

اقتصاد

الحكومة «تشرم

عن أكامها»

إعداد موازنة ٢٠١٦

الوطن

أكد حكومي مطلع لـ«الوطن» أن الحكومة وجهت كتاباً رسمياً إلى كل الوزارات والجهات المعنية بقضي بضرورة إعداد مشروع الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠١٦، وضرورة موافاة هيئة التخطيط والتعاون الدولي بمشاريع الخطة الإنتاجية والاستثمارية) لعام ٢٠١٦، خلال مدة محددة لمناقشة النواحي المادية لمشاريع الخطة الاستثمارية في الهيئة وتحديد أولويات المشاريع الاستثمارية، ما يتطلب تكليف من يلزم موافاة الهيئة بكل المعلومات عن الخطة الاستثمارية للوزارة والجهات التابعة متضمنة الخطة الإنتاجية والمشروعات المادية والمتغيرات الأساسية المتعلقة بالقطاع. إضافة إلى المشاريع الاستثمارية مرتبة حسب الأولويات، إضافة إلى خطة القوى العاملة وخطة التدريب والتأهيل.

وذكر المصدر أن الوزارات بدأت فعلياً في التحضير لمشروع الموازنة ضمن المؤسسات والهيئات الحكومية، وستقوم بمناقشة المقترحات وإرسال ملاحظاتها للجهات المعنية لتبويبها أو عرض رؤيتها بشأن إدراجها للمبالغ المقترحة. وأضاف انه من المتوقع الانتهاء من مشروع الموازنة قبل إعداد الموازنة لخبريان المالى المقبل يعبر عن الرؤية الشاملة للحكومة والتركيز على أن إعادة البناء يجب أن تستهدف الإصلاح بكل أنواعه ومستوياته، وليس فقط استعادة ما كان قائماً قبل الأزمة، مع الأولويات الرئيسية أن التحديات والصعوبات كثيرة، ولكن المرحلة المقبلة ستكون تمهيداً لمرحلة المناسبة لمتطلبات المرحلة المقبلة بما يحقق رفع مستوى الأداء في مختلف القطاعات الحكومية والعمل على تعزيز سبل معيشة الأسر المتضررة بما يضمن الانتقال المرن والفاعل لمرحلة الاستقرار والتعافي الكامل، وإعادة الإعمار الشامل في مرحلة ما بعد الحرب.

والأهم من ذلك تركيز الموازنة على تحسين الوضع المعيشي للمواطنين بمختلف شرائحهم من خلال الاستمرار في توفير احتياجاتهم من السلع الأساسية بالكميات والأسعار المناسبة والاستمرار بتقديم الخدمات الأساسية من صحة وتعليم وماء وكهرباء واتصالات وغيرها بأفضل السبل وضمن الإمكانيات المتاحة.

الحلقي: إعادة تقييم الشركات الخاسرة والمخسرة كي تنهض بمسؤولياتها

«قريباً».. شركة قابضة مساهمة لإدارة

واستثمار أملاك الوحدة الإدارية

رسم طابع الشهيد على البيانات الجمركية

الوطن

فمن رئيس مجلس الوزراء الدكتور وائل الحلقي الجهد الكبير التي تبذلها الجهات المعنية كافة للتخفيف من تداعيات الحرب الاقتصادية والحصار الاقتصادي الجائر على الشعب السوري وتعزيز مقومات صمود الشعب والدولة السورية.

وخلال الجلسة الأسبوعية لمجلس الوزراء التي ناقش فيها أداء القطاعات الاقتصادية والخدمية خلال الأسبوع الماضي، أشار الحلقي في أهمية الدور التكاملي والعمل بروح الفريق الواحد والعمل المؤسسي الذي يعزز صمود وقدرات الدولة السورية.

وعما يخص القطاع الصناعي أكد الحلقي أن تنمية الصناعة الوطنية وإعادة الألق للمنتج الوطني هو من أولويات عمل الحكومة وذلك من خلال إعادة دوران عجلة الإنتاج في المدن والمناطق الصناعية والعمل وأمن مستلزمات تشغيل خطوط الإنتاج وحماية المنتج الوطني وزيادة الإنتاجية لتأمين احتياجات السوق المحلية وتشجيع الصناعات التصديرية، مشدداً على ضرورة الحد من عمليات التهريب وإغراق السوق بسلع ومنتجات مخالفة للمواصفات وغير قانونية.

وطلب الحلقي من وزيرى الصناعة والاقتصاد والتجارة الخارجية تأمين كل متطلبات الصناعة الوطنية وحمايتها وإعادة تقييم الشركات الخاسرة والمخسرة كي تنهض بمسؤولياتها مشيراً إلى ضرورة توفير كل مستلزمات الإنتاج في المدينة الصناعية جلب وتوفير الحماية اللازمة لها.

وجهه الوزارات كافة بضرورة أن يكون إرساء العقود المبرمة على شركات القطاع العام من خلال اعتماد آلية الإعلان والتنافسية بين شركات القطاع العام، وكلف وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية دراسة مشروع قانون الاستثمار الجديد لعرضه قريباً على مجلس الوزراء لكي تكون القوانين حزمة متكاملة مع قانون التشريعية.

وجهه الجهات المعنية بضرورة إيجاد آلية تنظيمية مناسبة لإيصال المواد الغذائية والتبوية والإغاثية لمحافظة دير الزور وأهمية قيام مؤسسات التدخل الإيجابي بالتهوؤس بمهامها في هذا المجال حرصاً على توفير الاحتياجات لإنشاء دير الزور وبأسعار مقبولة. هذا وكان الحلقي قد قدم في بداية الجلسة التهنئة للبطقة العاملة السورية ولتتظلمها التقابي بمناسبة عيد العمال العالى في الأول من أيار القادم مؤكداً أن قدرات الدولة السورية وإمكاناتها التي تنامت على مدى عقود والتي



أوصلت سورية إلى صراف الدول المتقدمة على الصعد كافة الاقتصادية والزراعية والصناعية والصحية والسياحية والدوائية والعلمية والتقنية والتنمية الإرهابية.

بعد ذلك بحث مجلس الوزراء مشروع القانون الخاص بالمؤسسة العامة للإسكان وإنهاء العمل بالرسوم التشريعي رقم ٧٦ لعام ٢٠١١ وتم اتخاذ الإجراءات المناسبة لاستكمال إصداره، حيث يهدف مشروع القانون إلى ضمان حقوق المواطنين وتحقيق المصلحة العامة وعلى الأخص المواد المتعلقة بأحكام مخالفة المستفيد لشروط التسديد والمواد المتعلقة بأحكام التصرف بالمقاسم الاجتماعية بهدف منح الحق للمواطن بالتنازل عن استتابه أو تخصيصه أو وجانية للاستثمارات الجديدة الوطنية واشتراطات محددة وتوفيق هذه الحالات أصولاً لضمان الحقوق ومصحة الطرفين والمواد المتعلقة بالجانب الاستثماري للمؤسسة لتحقيق ريعه بما يضمن للمؤسسة المساهمة بتمويل تنفيذ مشاريع الإسكان الاجتماعي وتأمين الأراضى اللازمة لهذه الغاية.

كما بحث المجلس مشروع قانون بالسماح لوزير الإدارة المحلية إحداث شركة سورية قابضة مساهمة مغلقة الخاصة تهدف إلى إدارة واستثمار أملاك الوحدة الإدارية أو جزء منها الحالية أو المستقبلية بمرونة وفتح اقتصادي جديد. ٢٠١١ وتم اتخاذ الإجراءات المناسبة لاستكمال إصداره.

ووافق المجلس على مشروع قرار مجلس الوزراء المتضمن إضافة طرح ضريبي على البيانات الجمركية لاستيعاب رسم طابع الشهيد.

والإغاثي والإنساني للمناطق كافة لا سيما مدينة دير الزور وغيرها من المناطق المتضررة جراء الأعمال الإرهابية.

وأوضح أن الطبقة العاملة في سورية يعول عليها الكثير في المرحلة القادمة فهي الرافعة الحقيقية لمرحلة البناء والإعمار التي ستشهدها سورية على الصعد كافة، مؤكداً أن صمود العامل السوري وتنشيطه بأرضه وصنعه وعلمه وحرصه على زيادة العمل والإنتاج زاد من مقومات صمود الاقتصاد الوطني والدولة السورية، بجانبه قدم نائب رئيس مجلس الوزراء الشؤون الخدمات وزير الإدارة المحلية عرضاً للواقع الخدمي

«الاقتصاد» تطلب خطوات تنفيذية

سريعة لمنح القروض التشغيلية

الوطن

طالبت وزارة الاقتصاد من خلال مذكرة إلى الحكومة بضرورة الإسراع في وضع خطوات تنفيذية ضمن إطار زمني محدد للتجهيز والتحضير لحزمة من القروض التشغيلية القصيرة الأجل، والتي تستهدف رأس المال العامل الخاص بتكاليف المواد الوسيطة وتكاليف التشغيل، وذلك في المرحلة الأولى من دعم المنشآت الصناعية.

وأكدت تخصص هذه القروض للصناعات التصديرية والصناعات المكملة لها في مرحلة أولى لتتوسع في مرحلة لاحقة إلى قروض رأسمالية ذات مدى أطول، وتستهدف صناعات أخرى وخاصة المرتبطة بتعزيز القدرات المحلية للإنتاج المحلي وإعادة الإعمار إضافة إلى إحداث المؤسسات الائتمانية المطلوبة لاستدامة المشروعات وتفعيل المؤسسات القائمة.

وتقوم الوزارة حالياً بتطوير نظام تمويل المشروعات المتنامية الصغر والتنسيق مع مصرف سورية المركزي والجهات الأخرى المعنية لإحداث وتفعيل المؤسسات الائتمانية مثل مؤسسة ضمان مخاطر القروض ومؤسسة التصنيف الائتماني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتفعيل دور المصرف العاملة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتتجه الوزارة ضمن إطار دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة حزمة من السياسات الحمائية التجارية الموجهة لدعم قطاع الأعمال المحلي، مع تركّز على حماية المنتجين الصغار من خلال إقامة حاضنات أعمال للمشروعات الصغيرة.

وقامت الوزارة بحسب المذكرة بالمساهمة الفعالة في تطوير قانون الاستثمار لخلق بيئة مرنة وجاذبة للاستثمارات الجديدة الوطنية والأجنبية وتفعيل تشابكتها مع الشركات الصغيرة والمتوسطة المنتجة محلياً، وعملت على إعادة هيكلة الهيئة العامة للتشغيل وتمتية المشروعات بما يخدم أولويات الحكومة في تنمية المشروعات الصغيرة.

اللجنة الاقتصادية: شراء القطن من الخاص بـ٤٠٠ ليرة

للكيلو المحلوج في محالج الدولة و٢٧٥ خارجها

الوطن

وافقت اللجنة الاقتصادية مؤخراً على اقتراح وزارة الصناعة بشأن الكلفة الإجمالية للكيلو غرام الواحد من القطن المحلوج داخل وخارج محالج الدولة على مسؤولية كل من المؤسسة العامة لمحج وتسويق الأقطان والمؤسسة العامة للصناعات النسيجية.

كما وافقت اللجنة على قيام المؤسسة العامة لمحج وتسويق الأقطان بشراء الأقطان الموجودة في محالج الغدء والويلد والعاصي العائدة لشركات القطاع الخاص المبرم معها عقود تشغيل للغير، بحيث يتم احتساب سعر الكيلو غرام الواحد من القطن المحلوج في المحالج التابعة للدولة بسعر ٤٠٠ ليرة سورية واصل أرض شركات الغزل، واحتساب سعر الكيلو غرام الواحد من القطن المحلوج خارج محالج الدولة والوارد للفحص والكتس بسعر ٣٧٥ ليرة وأصل أرض شركات الغزل، واحتساب سعر الكيلو جرام الواحد من بذور القطن بسعر ٦٠ ليرة من أرض المحلج.

ومن الجدير ذكره أن المؤسسة كانت قد ذكرت مؤخراً أن أضرار المؤسسة قد بلغت حسب القيمة الدفترية للخسائر أكثر من ٥٣ مليار ليرة سورية وأن القيمة الاستبدالية للخسائر نحو ١١٤ ملياراً.

النوري لـ«الوطن»: تسبب وظيفي لتدني الرواتب.. ولا سياسة واضحة لاستيعاب القوى العاملة

١٥ عائناً يقف في وجه الوظيفة العامة..

التنمية الإدارية تقدم مقترحات في الرواتب والحوافز

الداخلي النموذجي العام، والعمل على دراسة الهياكل التنظيمية للجهات العامة، مؤكداً أن ذلك سيكتسب حملاً على املاك العدي والنظام الداخلي لتلك الجهة من خلال الموازنة بين كتلة الموظفين العاملين في الوجهة العامة ومهام الجهة العامة وأهدافها، والوحدات الإدارية المكوتة لها.

مديريات التنمية الإدارية

وشدد الوزير على أهمية إحداث مديريات التنمية الإدارية المنصوص عليها بالرسوم ٢٨١ لعام ٢٠١٤ والتي تلعب دوراً محورياً في تحقيق التطوير الإداري والمؤسسي في الجهاز الإداري للدولة السورية على المستوى الكلي، مبيناً أنها الآداة التنفيذية لأهداف وزارة التنمية الإدارية ومهامها في كل أقسام الوزارة والمحافظة والهيئات والمؤسسات المدنية بها، مؤكداً أهمية بناء القدرات البشرية لتفريق وحدات التنمية الإدارية ما يضمن تنفيذهم مهام وحدة التنمية الإدارية.

التدريب وبناء القدرات البشرية

وفيما يتعلق بمجال التدريب الذي تقوم الوزارة به حالياً فتوجه الوزير إلى العمل على إعداد برامج تدريبية لزيادة كفاءة الأداء، وتنفيذ برامج الجدارة القيادية لتعزيز القدرات القيادية لشاغلي الوظائف الإدارية العليا وتحفز مهاراتهم وتدعم خبراتهم، إضافة إلى العمل على إطلاق البرنامج التأهيلي لجمع المدربين في القطاعين العام والخاص، مشيراً إلى تعاون الوزارة مع مختلف الأكاديميات والمعاهد التخصصية في تنفيذ البرامج التدريبية والاستراتيجية الوطنية للتنمية الإدارية.

إجراءات ولكن

كما أشار الوزير إلى إجراءات عمل وزارة التنمية الإدارية في تطوير الوظيفة العامة ومنها اقتراح التشريعات اللازمة لتطوير الوظيفة، وتقديم التوصيات إلى مجلس الوزراء فيما يخص الرواتب والأجور والتعويضات والعلوات والحوافز والمزايا والمكافآت، واختيار المرشحين لشغل الوظائف والتعليمات الخاصة بالاختيار وتعيين ونقل العاملين، ووضع دليل أخلاق الوظيفة العامة وسلوك الموظفين العام، وأبدي الوزير ثقته من أن القانون الجديد سيكون له تأثير كبير في تحسين سير الوظيفة العامة لمساهمة في تبسيط الإجراءات في المؤسسات الحكومية السورية.



الوطن

يحاول وزير التنمية الإدارية حسان

النوري تغيير الصورة النمطية التي

تشكلت للمسؤول على مدى عقود من

الزمن من خلال إحداث تغير في العقلية

ونمطية الإدارة المنتشرة في ظل

البيروقراطية وسوء التخطيط وإدارة

الموارد البشرية، والحالة والبيئات

وتشديدها وتوصيف المهام والمسؤوليات

وإجراءات العمل وغيرها الكثير من

القضايا التي تراكت خلال سنوات طويلة

و انعكست على الوظيفة وأداء الموظف.

النوري يرفع شعار: إن أي إصلاح

إداري أو مؤسسي يحتاج

بدرجة الأولى القضاء على الفساد

والبيروقراطية، مؤكداً أنه لا يمكن

للإصلاح الاقتصادي أن يتقدم بخطا

ثابتة مالم يرافقه إصلاح إداري في

مؤسسات الدولة، وإن محاربة الفساد لا

تتم إلا من خلال التنظيم.

بين الوظيفة والموظف

بين وزير التنمية الإدارية الدكتور حسان النوري في حديثه لـ«الوطن» أن الوزارة تتطلع لأن يكون أداء الوظيفة العامة في المؤسسات الحكومية جسداً للتنمية المستدامة وأهدافها الاستراتيجية بكفاءة عالية، مشيراً إلى عمل الوزارة في مجال تنظيم وتطوير أداء الإدارة والوظيفة العامة بالتنسيق مع وزارات الدولة المختلفة لإعادة النظر في بنيتة وهيكلية وسياسات وإجراءات عمل الإدارة والوظيفة العامة الحديثة.

وأشار إلى أن مشروع الوظيفة العامة الجديد يقوم على الموظف وكفاءته من خلال الوظيفة وتصنيفها، مبيناً أن الوظيفة العلامة هي عمل دائم ومستقر تخضع لنظام قانوني خاص ومستقل، يلتزم الموظف فيها بقواعد قانونية تنظم علاقته بالإدارة وتعين أسس أدائه لمهامه فيها، وتغطي حقوقاً وتفرض عليه واجبات محددة، في حين أن الموظف العام هو من يهد إليه عمل دائم في خدمة مرفق عام تديره الدولة أو أحد أشخاص القانون العام.

أما بالنسبة لشروط الالتحاق بالوظيفة العامة فهي: العالة وتكافؤ الفرص

والمساواة والشفافية والمساءلة، الاستحقاق والجدارة في إشغال الوظائف، جودة إجراءات عمل موثقة وواضحة ومعلنة، إضافة لضمان الكفاءة في الأداء وتقديم الخدمة.

وفيما يتعلق بالعوائق والصعوبات التي تعانيها الوظيفة العامة أشار الوزير إلى ١٥ منها وهي: التضخم الوظيفي وسوء توزيع الموظفين، وافتقار الجهاز الوظيفي إلى هيكل تنظيمية واضحة، وعدم وضوح معايير التعيين في بعض الوظائف العليا، وغياب الهيكليات الإدارية السليمة والذي نتج عنه إشكاليات داخلية وتضارب في الصلاحيات والمسؤوليات انعكس سلباً على أداء الجهاز الوظيفي، عدم وضع الموظف في المكان الملائم لتخصصه وخبراته، وفقدان القدرة الحسنة، إضافة لغياب نظام المراتب الوظيفية، وضعف الوصف الوظيفي، وعدم الالتزام في تطبيقه حال وجوده، غياب سياسة واضحة لاستيعاب القوى العاملة في الوظائف العامة، غياب معايير للنقل والندب، التسبب الوظيفي نتيجة تدني الرواتب، عدم وجود نظام رقابي فعال، قيام عدد من الموظفين بمهام متشابهة، غياب ثقافة الالتزام بالعمل ومفهوم المصلحة العامة.

وعن الخطوات التي تقوم بها الوزارة في مجال تطوير الوظيفة العامة، لفت النوري إلى إجراء عدد من الخطوات ومنها دراسة الواقع التنظيمي للجهاز الإداري ووضع معايير بناء نظام داخلي عام، ودراسة الأنظمة للجهات العامة وتعديلها وفق بنيتة العمل الداخلية من طريق تطوير النظام

خطوات سابقة

وفيما يتعلق بالسياسات والتشريعات القانونية الناظمة للوظيفة العامة والتي ستعمل الوزارة على تعديلها، فبين وزير التنمية الإدارية أنه سيتم تشكيل فريق متخصص لتعديل قانون العاملين الأساسي والتشريعات المتعلقة بنظام العمل الحكومي بحيث تكون منسجمة مع المرحلة الراهنه العمل المحلية والإقليمية والدولية، إضافة إلى العمل على إعداد مشروع دليل المراتب الوظيفية ليكون بمثابة لائحة تنفيذية للقانون ٢٠ لعام ٢٠٠٤، مشيراً إلى أن الدليل يصف الوظائف ويحدد المدد الزمنية للبقاء في المرتبة الوظيفية كحد أعلى وأدنى، لافتاً إلى وجود نظام جداول مالية مقابلة تحدد الدرجة المالية لكل درجة، وتعيين ونقل العاملين، ووضع دليل أخلاق الوظيفة العامة وسلوك الموظفين العام، وأبدي الوزير ثقته من أن القانون الجديد سيكون له تأثير كبير في تحسين سير الوظيفة العامة لمساهمة في تبسيط الإجراءات في المؤسسات الحكومية السورية.

المدير العام للمصرف الزراعي لـ«الوطن»: ٢,٢ مليار قيمة

قروض الموسم الزراعي الشتوي المنتهي بشباط ٢٠١٥

محمد راكان مصطفى

من العام ٢٠١٥ مبلغاً قدره مليار و٩١٠ ملايين ليرة سورية موزعة سوياً فوسفات بقيمة ٦٩٤٢ طنًا بقيمة ٤٧٩,٣ مليون ليرة ويوريا بقيمة ٣١٧٦٠ طنًا بقيمة تجاوزت ملياراً و٤٢٩ و٤ مليون ليرة ونترات الأمونيوم ٣٠ بائنة بقيمة ٤٤ طنًا بقيمة ١٠٢ مليون ليرة وسلفات البوتاس بقيمة ٣ طن بقيمة ٢ مليون ليرة.

وأشار زيدان إلى أن الكتلة الإجمالية للوائح حتى نهاية الربع الأول بلغت ٣٢ ملياراً و٦٢ مليون ليرة، وفي التفاصيل بلغت قيمة الودائع تحت الطلب مبلغ وقدره ٢٩ ملياراً و١٩٨ مليون ليرة سورية ووصلت ودائع لأجل مبلغ ٥١٣ مليون ليرة سورية في حين بلغت ودائع التوفير ٢ مليار و٢٩٠ مليون ليرة سورية ووصلت الحسابات المجمدة إلى مبلغ قدره ٦١ مليون ليرة سورية. وعن أهم الإجراءات والسياسات المتخذة لتطوير الأداء والإنتاج في المصرف أشار زيدان إلى إصدار تعليمات بموجبها تمديد فترة بيع الأسمدة الأوتومية بقاً للمحاصيل الشتوية بالإضافة إلى حصول البلاط البيعية إلى تاريخ ٢٠١٥/٤/١٥ بهدف مساعدة الفلاحين في تنفيذ خطة المحاصيل الشتوية كما أنه صدر قرار من مجلس إدارة المصرف يتضمن قيام العاملين الحاصلين على قروض سكنية ولديهم أقساط متراكمة مستحقة الأداء بتسديد الأقساط مع فائدة التأخير وغرامات التأخير خلال ثلاثة أشهر.

منح سفر ١١٠ مقرضاً متعزراً وشركائهم من «العقاري»..

ولجنة خاصة للنظر بشكاوى المتظلمين

الوطن

قاموا بتسديد ٢٥٪ من إجمالي كتلة الدين المترتب عليهم لمصلحة المصرف، إضافة إلى وجود مرسوم التسوية الدائم رقم ٢١٣ الذي يمكن الاستفادة منه في أي وقت من الأوقات مقابل تسديد دفعة حسن نية حسب طبيعة ونوع القرض الذي حصل عليه المقرض وهي على الأغلب ١٠-٥٪.

وفي سياق متصل علمت «الوطن» أن المصرف العقاري أصدر قراراً شكل بموجبه لجنة خاصة لدراسة التظلمات المقدمة من المقرضين المتعززين الذين صدرت بحقهم قرارات منع سفر، وهذه اللجنة حسب مصدر مسؤول في المصرف العقاري أكد لـ«الوطن» ستقوم بوضع ضوابط وشروط ومعايير من أجل ممارسة عملها، أي إن النظر بشكاوى المتظلمين من المتعززين المنوعين من السفر ومجموعاتهم المترابطة إن يتم بصورة عشوائية أو شكلية، فلا بد من وجود إثباتات تقنع المحاكم المصرفية بالعدول عن قراراتها بمنع السفر وتصدر قرارات منع السفر، وهذه القرارات تأخذ في الأولوية جميع المقرضين الحاصلين على قروض بعشرات الملايين، على حين أن أصحاب القروض الأصغر من ذلك والمتعززين عن سدادها بدأ يبدأ مهم منهم بجدولة قروضهم وفق التعليمات التنفيذية التي أقرها المصرف مؤخراً، وهي وقف الملاحقة القضائية بحقهم في حال

كشف مدير عام المصرف الزراعي التعاوني إبراهيم زيدان أن إقراض المصرف للموسم الزراعي الشتوي لعام ٢٠١٤ -٢٠١٥ بلغ ٢,٢ مليار ليرة سورية، مبيناً في تصريح لـ«الوطن»، أن الموسم الشتوي متداخل بين العامين حيث يبدأ من شهر أيلول ٢٠١٤ وينتهي بنهاية شهر شباط ٢٠١٥، علماً بأن خطة المصرف في مجال الإقراض لعام ٢٠١٥ تقدر بمبلغ ٢٠ مليار ليرة إضافة إلى ٦٨٠ مليون ليرة لقرض المشروع الوطني للري الحديث.

وأوضح زيدان أن خطط القروض المنوطة بموجب أنظمة خاصة للقطاع العام خلال ٢٠١٥ تبلغ ٧٨ مليار ليرة، حيث يقوم المصرف من خلال هذا المبلغ بتحويل المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب والمؤسسة العامة لإكثار البذار والمؤسسة العامة لمحج وتسويق الأقطان بحيث بلغ إجمالي الإقراض المخطط لعام ٢٠١٥ مبلغاً قدره ٩٨ ملياراً و٦٨٠ مليون ليرة سورية.

وفي مجال مبيعات مستلزمات الإنتاج لفت زيدان إلى أنه وبالرغم من الظروف التي يمر بها القطاع إلا أن المصرف الزراعي استمر بدعم عجلة الاقتصاد الوطني من خلال تأمين مادة السماد للفلاحين في المناطق الأثمة، حيث بلغت مبيعات مستلزمات الإنتاج لغاية نهاية الربع الأول

أكد مصدر مسؤول في المصرف العقاري لـ«الوطن» أن إجمالي عدد المقرضين المتعززين من المصرف والذين صدرت بحقهم قرارات بمنع السفر وصل إلى ١٦٠ مقرضاً.

وقالت المصادر: إن الرقم المذكور ارتفع بشكل ملحوظ خلال فترة أقل من شهرين عن الرقم الذي أعلن عنه مؤخراً وهو ٢٦ متعزراً في جميع فروع المصرف. ولم تتوقف قرارات منع السفر على المقرضين المتعززين فقط على حد قول المصدر، بل شملت القرارات المجموعات المترابطة معهم، أي شركائهم في القروض.

وتوقع المصدر في حديثه لـ«الوطن» أن يرتفع العدد إلى أكثر من ذلك خلال فترة وجيزة بسبب متابعة إجراءات الملاحقة القضائية من المصرف للمتعززين، وإحالة ملفاتهم إلى المحاكم المصرفية التي تصدر قرارات منع السفر، وهذه القرارات تأخذ في الأولوية جميع المقرضين الحاصلين على قروض بعشرات الملايين، على حين أن أصحاب القروض الأصغر من ذلك والمتعززين عن سدادها بدأ يبدأ مهم منهم بجدولة قروضهم وفق التعليمات التنفيذية التي أقرها المصرف مؤخراً، وهي وقف الملاحقة القضائية بحقهم في حال